

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٧/٣٣٦

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني
وعضوية القضاة السادة
محمد طلال الحمصي، هاني قاقيش، داود طبيبة، محمد ارشيدات

المميز:- عبد الإله هاشم محمد رحو/وكيله المحامي منور أبو سماقة.

المميز ضده:- جمال مصطفى حسان بطيبط/وكيله المحامي يحيى عساف.

بتاريخ ٢٠١٥/١١/٨ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في الدعوى رقم (٢٠١٥/١٠١٢٠) تاريخ ٢٠١٥/٥/١٩ القاضي ببرد الاستئناف شكلاً المقدم للطعن في القرار الصادر عن محكمة بداية حقوق عمان في الدعوى رقم (٢٠١٤/٩٤٥) تاريخ ٢٠١٦/٤/٣٠ لتقديمه بعد فوات المدة القانونية وتضمن المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة من مراحل التقاضي .

ولأسباب الواردة في لائحة التمييز طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

القرار

وبالتدقيق والمداولة نجد إن المدعي (المميز ضده) أقام بتاريخ ٢٥/٣/٢٠١٤ الدعوى رقم (٢٠١٤/٩٤٥) لدى محكمة بداية حقوق عمان بمواجهة المدعى عليه (المميز) للمطالبة بمبلغ ثمانية عشر ألف دينار قيمة كمبيالات حررها المدعى عليه للمدعو عماد مصطفى بطبيب الذي ظهرها لأمر المدعي وهي مستحقة الأداء مجموع قيمتها المبلغ المدعى به ولم تدفع بموعد استحقاقها مما دعا لإقامة هذه الدعوى.

وبتاريخ ٣٠/٤/٢٠١٤ أصدرت محكمة البداية حكمها المتضمن إلزام المدعى عليه بمبلغ (١٨٠٠٠) دينار والفائدة القانونية من تاريخ استحقاق كل كمبيالة حتى السداد التام وخمسئة دينار أتعاب محاماة وتثبيت القرار بمنع سفر المدعى عليه نتيجة الدعوى .

لم يقبل المدعى عليه بهذا الحكم فطعن فيه استئنافاً حيث أصدرت محكمة استئناف حقوق عمان حكمها رقم (٢٠١٥/١٠١٢٠) تاريخ ١٩/٥/٢٠١٥ المتضمن رد الاستئناف شكلاً لتقدمه بعد فوات المدة القانونية وتضمن المستأنف الرسوم والمصاريف ومئتين وخمسين ديناراً أتعاب محاماة عن المرحلة الاستئنافية.

لم يقبل المدعى عليه بالحكم الاستئنافي فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٨/١١/٢٠١٥ .
وتبلغ وكيل المميز ضده لائحة التمييز ولم يقدم لائحة جوابية .

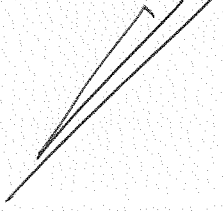
ودون البحث بأسباب التمييز، فإن المادة (١/١٩١) أصول مدنية تنص على أن مهلة الطعن أمام محكمة التمييز في الأحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف هي ثلاثون يوماً من اليوم التالي لصدورها إذا كانت وجاهية ومن اليوم التالي لتبليغها إذا كانت قد صدرت تدقيقاً أو بمثابة الوجيهي أو وجاهياً اعتبارياً.

ونجد إن وكيل المميز في المرحلة الاستئنافية الأستاذ رعد الشوابكة قد تبلغ إعلام الحكم الاستئنافي بصورة أصولية بتاريخ ٧/٧/٢٠١٥ وحيث قدم هذا التمييز بتاريخ ٨/١١/٢٠١٥ فيكون مقدماً بعد فوات المهلة القانونية مما يستوجب رده عملاً بالمادة (١/١٩٦) أصول مدنية .

لهذا نقرر رد التمييز شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٨ جمادى الأولى سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧/٢/٥ م

بمئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس

عضو

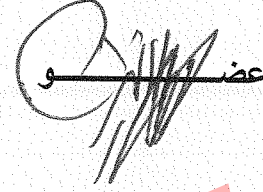
نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس

عضو



رئيس الديوان

lawpedia.jo

دق/ق. أ. ك

